ماهية التمويل الصغير والأصغر

د. سمير الشاعر

تمهيد

تمتاز المشروعات الصغيرة بأهمية خاصة في اقتصاديات الدول عموماً، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن " المشاريع الصغيرة إضافة إلى المشاريع المتوسطة تمثل حوالى:

- 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم،
- و توفر ما بين 40% 80% من إجمالي فرص العمل
- وتوظف من (50% 60%) من القوى العاملة في العالم.
 - وتساهم بحوالي 46% من الناتج المحلى العالمي. "

تابع تمهید

- وتشكل المشروعات الصغيرة جزءاً كبيراً من الاقتصاد القومي لغالبية الدول، حيث بلغت على سبيل المثال نسبة:
- 90% من المشروعات الاقتصادية في السوق السعودي،
 - 96% في جمهورية مصر العربية
 - 97 في الهند
 - في أمريكا
 - 85 90% في أوروبا
 - 71% في اليابان.

تابع التمهيد

تزايد الاهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية المشروعات الصغيرة في معظم الدول حيث تعد النواة الأساسية للمنشآت العملاقة، ولقد تبين من الدر اسات الميدانية أن المشر و عات الكبيرة انطلقت من المشر و عات الصغيرة، كما تساهم تلك المشروعات في عملية التنمية الاقتصادية

مفهوم المشروعات الصغيرة

- يصعب تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة ، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات كذلك اختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى، وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعنى.
- وتختلف في البلد الآخر كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكانياتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية.

تابع المفهوم

- فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه، وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح " الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على منشأت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية".
- وربما يكون التعريف التالي هو تعريف بسيط ومقتضب يشير بشكل عام الى مفهوم المشروعات الصغيرة وهو: "كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المأل المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر"

المعايير المستخدمة لتعريف المشروعات الصغيرة

إن مصطلح المشروع الصغير "Small Business" يحمل العديد من التساؤلات ومنها:

- نوع المشروع الصغير
- الحد الأدنى والحد الأعلى لعدد العمال
- الحد الأدنى والحد الأقصى لرأس المال المستثمر
 - طاقة المشروع الصغير
- المستوى التكنولوجي المستخدم في المشروع الصغير
 - جودة منتجات المشروع الصغير
 - شكل الإدارة والتنظيم في هذه المشروعات
 - علاقة المشروع الصغير بالتصدير
- شكل المشروع الصغير من الناحية القانونية، وإلى ما هنالك...

وتصنف المعايير جميعها ضمن فئتين:

- أولاً المعايير الكمية (وهي الأكثر استخداماً): وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها المعيار الأحادي كمعيار العمالة ، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الانتاج والمبيعات ، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو المعيار الثنائي كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، وأخيراً المعيار المركب الذي يضم عدة معايير في آن معاً كمعيار عدد العمال وحجم رأس المال إضافة إلى حجم المبيعات وما إلى ذلك.
- ثانياً- المعايير الوصفية (الوظيفية): تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المتوسطة والكبيرة من حيث:
 - تمركز ملكية المشروع بيد عدد محدود من الأفراد.
 - أن يكون إنتاجه محلياً، وأن يكون نصيبه من السوق الذي ينافس فيها صغيراً نسبياً.
- احتياجاته من خدمات البنية الأساسية متواضعة، كما يعتمد إلى حد كبير على الموارد المحلبة.
 - احتياجه لمستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم ، فالتخصص الإداري قليل نسبياً.
 - مرونة الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال.

أشهر تصنيفات المشروعات الصغيرة

- معيار عدد العمالة في المنشأة.
- معيار حجم رأس مال المنشأة.
- معيار قيمة المبيعات السنوية للمنشأة.
- معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة
 - المعيار القانوني.

معيار عدد العمالة في المنشأة

تتفق العديد من الدول على تصنيف المشروعات الصغيرة وفقاً لعدد العمالة فيها ومن ذلك على سبيل المثال:

- في الهند يتم تصنيف المشروعات الصغيرة في حالة عدم تجاوز عدد العمال فيها عن خمسين عاملاً في حالة استخدام الطاقة، ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة.
 - وفي اليابان وكوريا حدد عدد العاملين بثلاثين عاملاً.
 - وفي السودان حدد عدد العاملين بـ 25 عاملاً فأقل.
- وفي السعودية حدد عدد العاملين في المشروعات الصغيرة بأقل من 25 عاملاً، وأقل من 125 في المشروعات المتوسطة.

يتضح مما سبق أن المشروعات الصغيرة هي التي يبلغ عدد العاملين بها في المتوسط 25 عاملاً ، مع استثناء الهند نظرا لحجم السكان.

معيار حجم رأس مال المنشأة

- عد رأس المال المستثمر في المنشأة من المعايير الكمية المستخدمة في تحديد وتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قيمة الأصول الثابتة للمنشأة ، ويختلف تحديد رأس مال المنشأة الصغيرة من دولة لأخرى حسب القوة الاقتصادية لكل دولة، فعلي سبيل المثال يتم تصنيف المشروعات المشروعات في المشروعات المشروعات في حدود 10 مليون ريال.
- وفي مصر تصنف المشروعات الصناعية الصغيرة جداً والتي لا تزيد اصولها الثابتة (بدون الأراضي والمباني عن 700 ألف جنيه) والمشروعات الصناعية الصغيرة والتي لا يزيد حجم أصولها عن 1.4 مليون جنيه، وتصنف الهيئة العامة للتصنيع في مصر المشروعات الصغيرة بالتي تبلغ تكاليفها الاستثمارية مليون جنيه.

وعموماً فإن هذا المعيار متغير ولا مجال لوضع حدود وضوابط دقيقة له

معيار قيمة المبيعات السنوية للمنشأة

- يستخدم البعض معيار قيمة المبيعات للمنشآت التي تتسم بانخفاض حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها بالأسواق الدولية، وتختلف الدول في تقدير حجم المبيعات التي تصنف على أساسها المشروعات الصغيرة،
- ففي السعودية يتم تصنيف الشركات التي تبلغ مبيعاتها السنوية أقل من 3 مليون ريال بالصغيرة، ومن 3- 10 مليون بالمتوسطة
- وفي أمريكا تصنف المشروعات التي تبلغ مبيعاتها أقل من مليون دولار بالصغيرة.
- ويتضح من ذلك الهوة الواسعة بين الدول بعضها البعض ، ولذلك يترك تحديد هذا المعيار لظروف كل دولة .

معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة

- يعتمد هذا المعيار في تعريف المشروعات الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية ومن ثم تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة، فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي إلى تخفيض العمالة،
- بمعنى أن المشروعات الصغيرة بصفة عامة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقا لرأسمالها المستثمر.
- وهو معيار بصعب تطبيقه في الدول النامية، لغير أصحاب الأفكار الجديدة.

المعيار القانوني

- يتوقف الشكل القانوني للمنشأة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشركات الأموال غالباً ما يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بالمشروعات الفردية،
- ووفقاً لهذا المعيار تقع المشروعات الصغيرة في نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة.

خلاصة التصنيف

- ويمكن القول أن من الأفضل عدم التقيد بمعيار محدد للمنشآت الصغيرة وإنما وضع مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تختار لتتناسب مع طبيعة اقتصاد كل دولة وعلى أساسها يتم تصنيف المشروعات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبيرة ومن ثم يتم الاهتمام بها والعمل على تمويلها وتنميتها.
- وبصفة عامة يمكن القول بأنها: منشآت شابة ناشئة صغيرة نسبياً، تعتمد على المهارة والحرفية وعلى الموارد المحلية في أنشطتها، وتهدف إلى تحقيق الربحية والنمو والتطور، لتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعريف المشروعات الصغيرة

- المشروعات الصغيرة ، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها للمشروعات الصغيرة ، هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" هي كلمة لها مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة.
- وقد يكون أكثر المعايير المستخدمة في الدول الصناعية هو معيار العمالة، حيث تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 50 عاملاً.

تابع التعاريف

- كما أن البنك الدولي يعتمد تعريفا للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار،بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار، وما زاد عن ذلك فيصنف بالمشروعات الكبيرة.
- الما منظمة العمل الدولية فتعرف الصناعات الصغيرة بأنها الصناعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والصناعات المتوسطة التي يعمل بها مابين- 10 إلى 99- عامل، وما يزيد عن 99 يعد صناعات كبيرة".

الجدول البياني الخاص بتعريف المشروعات في ماليزيا

المشروعات المتوسطة	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتناهية	المصنف
		الصغر	
حجم المبيعات السنوية بين	حجم المبيعات السنوية بين	حجم المبيعات السنوية	الصناعة
10 مليون رينغت، وأقل من	250 ألف رينغت،وأقل من	أقل من 250 ألف	الخدمات الصناعية
/25/ مليون رينغت أو	/10/ مليون رينغت أو	رينغت، أو	الصناعات الزراعية
عدد العمال الدائمين بين	عدد العمال الدائمين بين	عدد العمال الدائمين أقل	
/51/ عامل و 150عامل .	. عمال و 50 عامل $^{\prime}$	من /5/ عمال	
حجم المبيعات السنوية بين 1	حجم المبيعات السنوية بين	حجم المبيعات السنوية	الخدمات
مليون رينغت، وأقل من /5/	200 ألف رينغت، وأقل	أقل من 200 ألف	الزراعة
مليون رينغت أو	من /1/ مليون رينغت أو	رينغت، أو	تكنولوجيا المعلومات
عدد العمال الدائمين بين	عدد العمال الدائمين بين	عدد العمال الدائمين أقل	
/20/ عمال و 50عامل .	/5/ عمال و 19عامل .	من /5/ عمال	والاتصالات

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

أولاً - انخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:

يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن " تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً"، مما يجعل تكلفة إضافة فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة . وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.

ثانياً- قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:

لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في استقطاب الأيدي العاملة وبالتالي " قدرتها على امتصاص الأيدي العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي يستعاض فيها بالآلة عن الإنسان"، وبهذا تتميز المشروعات الصغيرة في توفير المزيد من فرص العمل.

تابع خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

ثالثاً أَ - الجمع بين الإدارة والملكية:

عادة ما يكون مالك المنشأة هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع.

رابعاً - تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:

تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع المتوسطة والكبيرة، وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً؛ ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

خامساً - القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار:

أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق، وتتميز بسرعة وسهولة تكييف الإنتاج حسب الاحتياجات حيث تأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، وذلك اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الاعتماد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة.

تابع خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

سادساً - الانتشار الجغرافي الواسع:

تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان. وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى ، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع، الأمر الذي يستدعي تلبية احتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات "(مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية، وتحقيق التنمية المتوازنة)".

سابعاً _ استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:

لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، ذلك وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم، إلا أنه يتضح أن "طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً لنجد والحال هذه أن المشروعات الصغيرة أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية".

أنواع المشروعات الصغيرة

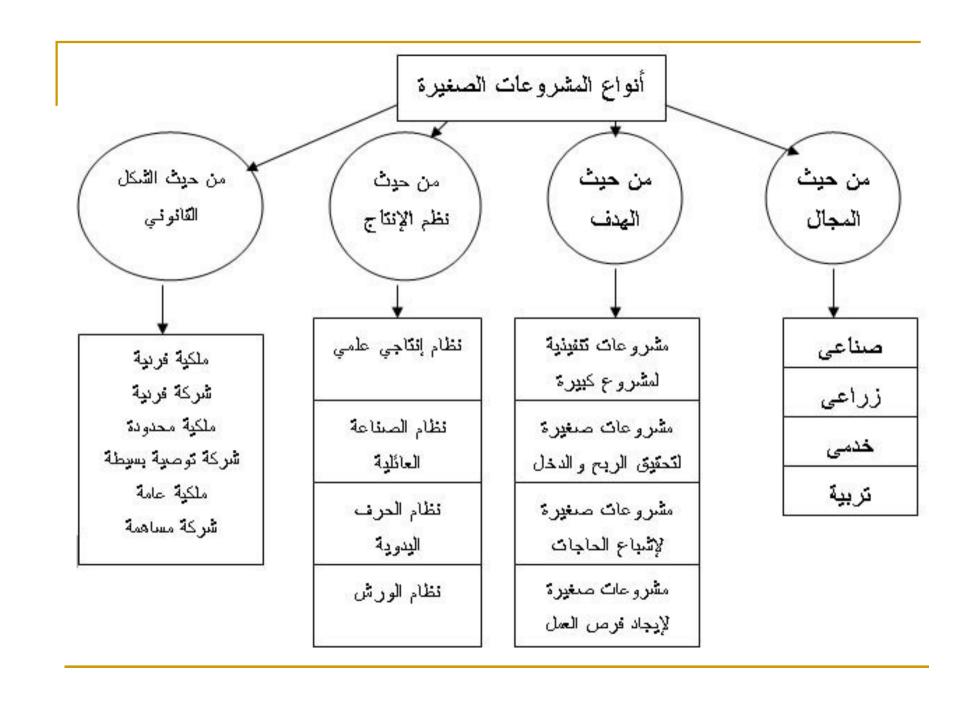
ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات:

أولاً: الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

ثانياً: الصناعات التحويلية وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

ثالثاً: مشروعات الخدمات والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيره.

وهناك تصنيفات أخرى.



أهمية المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- أ. قدرة المشروعات الصغيرة على توفير فرص العمل.
 - ب. المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات
- ج دعم الناتج المحلي: تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مؤثراً في دعم الناتج المحلي لكونها أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية عند تطبيق استراتيجيات دعم الصادرات وإحلال الواردات مما يساهم في علاج الاختلالات الهيكلية لموازين المدفوعات وخاصة في الدول النامية.
- د تساهم المشروعات الصغيرة في توزيع الثروة وتحقيق العدالة وتقريب الهوة بين الفقراء والأغنياء وهو مبدأ حث عليه الإسلام

تابع الأهمية

- هـ تعد المشروعات الصغيرة روافد لتغذية الصناعات الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، وتعتمد الشركات الدولية حالياً على الاستفادة من الصناعات الصغيرة في إنتاج المكونات الرئيسية لخطوط إنتاجها، والتي تشكل في بعض الصناعات أكثر من 75% من المكون الرئيسي، وبذلك تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية.
- و. تشكل المشروعات الصغيرة النواة الرئيسية للمنشآت الكبيرة مستقبلاً، حيث تتطور وتنمو بمعدلات مرتفعة.
- ز. تساعد المشروعات الصغيرة على الإبداع والابتكار في مجال العمل وذلك نتيجة عدم وجود معوقات بيروقراطية في اتخاذ القرار.
- ح. تساهم المشروعات الصغيرة في تلبية احتياجات وطلبات المستهلكين عن طريق تنويع المنتجات بما يتناسب مع تلك الاحتياجات وأذواق المستهلكين.

دورها في محاربة الفقر وتنمية المناطق الأقل حظاً في النمو والتنمية:

إن المشروعات الصغيرة يمكن اعتبارها "آلية فعالة لمكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء"، لسعة انتشارها خاصة في الأقاليم النائية الأقل حظاً في النمو أو الأكثر احتياجاً للتنمية، الأمر الذي يؤهل هذه الأقاليم إلى فرص أكبر في التنمية والتطوير من خلال إنعاشها بهذه المشاريع.

و يعتبر شوماخر مؤلف كتاب " الصغير جميل " (Small is beautiful) المنشور عام 1973 أول من رسخ فكرة وأهمية المؤسسات الصغيرة والتي تتواءم أكثر مع فكرة نوعية الحياة والمحافظة على البيئة كما ظهرت في تلك الفترة.

المعوقات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

معوقات تمويلية: وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، والتي "تتبدى في صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب، فضلاً عن الصعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم انتظام التدفقات المالية الداخلية الذي يزيد من درجة مخاطر الائتمان الممنوح لها".

معوقات اقتصادية:

وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وعدم اهتمام الحكومات بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الخلل الاقتصادي من ركود وانكماش ويتأثرون به سلباً في إنتاجهم.

إضافة إلى "المنافسة التي تسود بين المشروعات الصغيرة أو بينها وبين المشروعات المتوسطة والكبيرة وعدم الاستفادة من حوافز الاستثمار التي تقدم للمشروعات الكبيرة، والفرص التي تضيع على المشروعات الصغيرة مقارنة بتلك التي تتمتع بها المنشآت الكبيرة من اقتصاديات ووفورات الحجم الكبير كذلك "

تابع المعوقات

معوقات تسويقية:

معوقات تسويقية خارجية : "متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة ، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الاستهلاك، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية عموماً".

معوقات تسويقية داخلية: ناجمة عن إهمال المشروعات الصغيرة للجانب التسويقي في نشاطها، إما "لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات المؤهلات لدى العاملين، أو ضعف خبرتهم ومعرفتهم بمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع".

تابع المعوقات

معوقات إدارية:

على الرغم من أن المشروعات الصغيرة تعتبر المستقطب الأساسي لرواد الأعمال، وفرصة لإظهار كفاءة صاحب المشروع كمبادر لدية مهارة وملكة الإدارة والتسويق، إلا أن هؤلاء هم قلة قياساً إلى الكم الكبير للمشروعات الصغيرة، حيث "تفتقر هذه المشروعات للإدارة الصحيحة والخبرة في العديد من المجالات كالأعمال الحسابية والتسويقية أو الأمور الفنية وغيرها".

وغالباً ما ينجم ضعف الكفاءة الإدارية كنتيجة لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الصغيرة، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط "المدير المالك غير المحترف"، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروعات الصغيرة.

معوقات فنية:

وأهمها تلك التي"تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع، حيث نجدها غالباً ما تتم باختيار غير مناسب ومدروس، مما يكتب للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع وغيرها.

خلاصة المعوقات

 يتضح من خلال الاستعراض السابق، أن المشروعات الصغيرة تعانى جملة من المشكلات والمعوقات وأنها كي تنجح في أداء دورها في عملية التنمية لا بد لها من العمل ضمن إطار تشريعي يحميها ووفق ألية تنفيذية تدعمها، بمعنى أنها بحاجة من أصحاب القرار إلى تبنى استراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها، سواء من جهة الخدمات الفنية الإدارية والتسويقية التي تحتاجها أو من جهة الخدمات التمويلية الملائمة لإنشائها واستمرارها، تلك الاستراتيجية التي تعمل في الوقت ذاته ضمن إطار استراتيجية تنموية عامة

استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة

إن استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة تعني أول ما تعني وضع خطة وطنية لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، بحيث تتضح بها الأهداف وتتحدد بموجبها الآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني واضح، وذلك انسجاماً مع استراتيجية التنمية من جهة وإمكانية المشاركة والتنسيق فيما بين الأطراف المعنية في الدولة من جهة أخرى.

وعليه فإن تحقيق استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة يعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة سواء:

1- في مجال سياسة التشريع والتنظيم

2- في مجال سياسة التمويل

3 - في مجال سياسة الدعم الفني

المشروعات الصغيرة والتمويل

هل يساعد التمويل الصغير الفقراء؟

- اتضح من الخبرة العملية أن باستطاعة التمويل الصغير مساعدة الفقراء والمحتاجين على زيادة دخولهم وتنمية مشاريعهم وبالتالي الحد من نسبة تأثرهم بالصدمات الخارجية وبذلك يمكن اعتبار التمويل الصغير وسيلة فعالة من وسائل تمكين الفقراء وبخاصة النساء من الاعتماد على النفس وإحداث التغيير الاقتصادي المرجق.
- ولا شك في أن للفقر عدة وجوه، والتمويل الصغير يلعب دوراً هاماً للقضاء على كثير من هذه الوجوه، حيث أن الدخل الذي يدرّه أحد المشاريع لا يساعد فقط على تطوير هذا المشروع بذاته بل ويساعد أيضاً على زيادة دخل أسرة بأكملها بما ينعكس على أمور أخرى حيوية مثل ضمان الأمن الغذائي وتربية الأطفال وتعليمهم، إلخ.
- هذا وقد أزاحت البحوث الستار عن مدى تأثر الفقراء بالصدمات الخارجية كمرض رب الأسرة وعائلها أو التقلبات المناخية أو التعرض للنهب أو السرقة وغير ذلك مما يترتب عليه عبء شديد على موارد الأسرة المحدودة، فإن لم تتوفر الخدمة المالية الكافية تقع الأسرة فريسة لمزيد من الفقر والحاجة بحيث يتعذر عليها استرداد أنفاسها إلا بعد زمن طويل.

هل يمكن أن يكون التمويل الصغير مربحاً؟

- تعم يمكن، حيث تفيد تقارير نشرة الأعمال المصرفية الصغرى بأن 63 من أكبر مؤسسات التمويل الصغير في العالم تصل عائداتها في المتوسط (بعد خصم معدل التضخم واستبعاد قيمة الدعم إن وُجد) إلى حوالي 2،5% من مجموع أصولها.
- وهذا يعتبر أفضل من متوسط عائدات البنوك التجارية ويوقظ الأمل في قدرة التمويل الصغير على الدخول إلى قطاع البنوك، وهي خطوة لوحدثت فستحقق نمواً هائلاً في أعداد العملاء/الزبائن الذين يمكن اجتذابهم.
- والجدير بالذكر أن البرامج التي تقدم خدمات مالية للعملاء/الزبائن الأفقر حالا تتطور بمعدل سريع، ويمكننا أن نقول أن المؤسسات التي تقدم خدمات مالية للعملاء/الزبائن الأشد فقرا قادرة على البقاء والاستمرار بعد أن تنضج ويشتد عودها، ولكن مع مراعاة الالتزام بهذا الطريق، وهذا ما تدعمه الأدلة.

هل عملت البنوك التجارية في مجال التمويل الصغير؟

- نعم، تتزايد معرفة المؤسسات المالية التجارية بمنافع تقديم الخدمات المالية إلى العملاء/الزبائن الأشد فقرا. وإعلاناتها المستجدة تظهر تحول منهجها إلى استيعاب شرائح أكبر ممن تعد من فئة التمويل الصنغير وإن بمقاييس ونسب مختلفة عن المطلوب:
- 30 مثال على الصعيد العالمي لبنوك تجارية ومؤسسات مالية رسمية تعمل في مجال التمويل الصغير

.http://microfinancegateway.org/content/article/detail/21504

المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: 227 مؤسسة مالية رسمية .http://microfinancegateway.org/content/article/detail/18156

مدى ملائمة التمويل التقليدي للمشروعات الصغيرة

 تعانى معظم المشروعات الصغيرة من صعوبات في الحصول على تمويل لإنشاء أو تطوير أو توسعة منشآتها، حيث تفضل غالبية البنوك تمويل المشروعات الكبيرة ذات الأصول الرأسمالية الجيدة والتي يتسم التعامل معها بالأكثر ربحية والأقل مخاطرة، كما تحجم العديد من المصارف عن منح تمويل للمنشأت الصغيرة، وإن تم تمويلها في بعض الأحيان يكون على أساس الإقراض بفائدة وهذا سبب العديد من المعوقات.

أسباب إحجام البنوك التقليدية عن تمويل المشروعات الصغيرة

- 1- عدم ملائمة معايير الإقراض للمنشآت الصغيرة
 - 2- ضعف الهياكل التمويلية للمنشآت الصغيرة
 - 3- ضعف الضمانات
 - 4- عدم انتظام السجلات المحاسبية
 - 5- عدم القدرة على إعداد ملف ائتماني
 - 6- عدم وجود دراسات جدوى سليمة وموضوعية
 - 7- ارتفاع درجة المخاطرة
 - 8- عدم وجود جهات داعمة لتلك المشروعات
 - 9- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض
- 10- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية للمنشآت الصغيرة
- 11- ضعف الخبرات المتراكمة لأصحاب المشروعات الصغيرة

المصارف الإسلامية والتمويل الصغير

- المصارف الإسلامية هي مؤسسات تاجرة تبتغي الربح، تعمل بمنهجيات وفنيات مصرفية مستقرة، وهي تمارس دورها في عامة البلاد كتاجر وسيط أو بالمرور وليس كتاجر أصيل، وذلك لتخوفات المصارف المركزية من طبيعة هذه الصناعة الجديدة، وعدم معرفتها لحقيقة دور هذه المصارف، وإلى أن يستقر الأمر وتفتح الأسواق وتعدل القوانين الناظمة لعمل المصارف الإسلامية في جميع بقاع الأرض، على هذه المصارف أن تثبت على أنها نافعة للاقتصاد ولديها من الإمكانات ما يساهم في التنمية وتخفيف الأعباء الاجتماعية.
- كما أن النظام المالي الإسلامي القائم على القيم الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية المعززة للمساواة والعدل، يرسم العديد من عناصر الاتساق بين النظام المصرفي الإسلامي ونظام التمويل الصغير ومنها:
 - تشجيع إقامة المشروعات وتقاسم المخاطر.
 - المساهمة في التنمية الاقتصادية .
 - تقدیم تمویلات وفق المضاربات والمشارکات وغیرهما.

الأنشطة المستهدفة من التمويل الصغير

- التجارية
- الزراعية
- الصناعية
 - المهنية
- والحرفية
- النشاطات المنزلية للنساء خاصة
- **والقروض الاجتماعية التنموية وتتضمن قروض:**
 - السكن
 - 🗖 التعليم
 - والصحة
 - الصافة إلى عمليات الإيداع و الادخار.

الصيغ المقترحة لتمويل المشروعات الصغيرة بالمصارف الإسلامية

- 1 صيغة التمويل بالإجارة مع الوعد بالتملك
 - 2 صيغة بيع السلم
- 3 صيغة التمويل عن طريق المرابحة للآمر بالشراء
 - 4 صيغة التمويل عن طريق بيع الاستصناع
- 5 صيغة التمويل عن طريق البيع بالعمولة (موضحة لاحقاً)
 - 6 صيغة التمويل بالمشاركة
 - 7 صيغة التمويل عن طريق المزارعة

صيغة التمويل عن طريق البيع بالعمولة

- يمكن للمصرف استخدام هذه الصيغة لتمويل العملاء الذين لديهم القدرة على تسويق المنتجات والمعرفة بسوق المنتجات ويمتلكون منافذ للتوزيع ولكن ليس لديهم إمكانات لشراء بضائع لتصريفها.
- ويقوم المصرف بشراء تلك البضائع وإعطائها للعملاء على سبيل الأمانة لبيعها مقابل نسبة من الأرباح المحققة، وتناسب هذه الصيغة المشروعات الصغيرة ولا سيما فئة الشباب حيث تقدم السلع لهم لبيعها وتوريد ثمنها بعد البيع.

مقومات نجاح المصارف الإسلامية لتمويل المشروعات الصغيرة

- □ وجود دليل إجراءات عمل (مهني، شرعي) لتمويل المشروعات الصغيرة.
 - □ وجود معايير لاختيار المشروعات الصغيرة ومن يقومون بتشغيلها.
 - وجود نظام للمتابعة والرقابة علي المشروعات الصغيرة.
 - □ وجود معايير لتقويم ومتابعة المشروعات الصغيرة خلال التشغيل.
- تحدید جهة موثوق بها للقیام بإعداد در اسات الجدوی لكافة المشروعات الصغیرة.
 - □ تقديم ما يتاح من ضمانات من العملاء ، مع قبول مبدأ الكفالة الشخصية ـ
 - □ إعطاء دورات لأصحاب المشروعات الصغيرة على كيفية التعامل مع البنوك وخاصة في مجال إعداد الملفات الائتمانية .
 - القيام بعمل تأمين تعاوني إسلامي على عمليات التمويل من قبل طرف ثالث.
 - توفير بيانات ومعلومات مالية عن المشروعات الصغيرة للبنوك مما يمكنها من اتخاذ قرارات التمويل بثقة ومرونة.
 - □ توافر الخبرة المهنية لأصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة المشروعات الصناعية منها.